

The impact of private investment on economic growth: Iraq as a case study for the period (2004-2022)

Maiami S. Saheb¹, Basim A. Khaloen^{2*}

¹² College of administration and economics, Al-Qadisiyah university, Dhi Qar, Iraq
maiami.alshukri@qu.edu.iq, ba0594779@gmail.com

***Corresponding author:**

Basim A. Khaloe
ba0594779@gmail.com



This work is
licensed under a [Creative
Commons Attribution 4.0
International License](#).

Abstract:

Private investment is the cornerstone of building the economies of developed and developing countries by supporting productive activities and increasing economic growth and development. This research aims to identify the positive impact of the private sector on improving the Iraqi economy and increasing the gross domestic product (GDP), which is reflected in reduced unemployment and poverty, especially during years of financial and economic crises. Despite the problems facing the private sector and its low investment, it remains the primary driver of economic growth. Given the importance of the topic, the research aims to identify the impact of private investment on economic growth in Iraq for the period (2004-2022) using advanced standard methods and approaches, including unit root tests, cointegration, the error correction model (ECM), and the immediate response function. The study found a relationship between private investment and economic growth in the short term, and an inverse relationship in the long term.

Keywords: Private sector, private investment, economic growth in Iraq.

Conclusions:

1. The private sector in Iraq suffers from numerous challenges and has not been given sufficient opportunity to achieve growth and economic development. This is due to various economic, political, and security problems that negatively affect private investments.
2. The private sector in Iraq faces many challenges, foremost among them being the wage gap between it and the public sector, inappropriate government policies, and financial and administrative corruption.
3. The results of estimating the short-term economic growth model showed that private investment contributes to economic growth adjustments by 23%. This means that approximately 23% of the distortions in short-term economic growth can be corrected toward long-term improvements within one year.
4. In the long term, the results indicated a positive relationship between private investment and economic growth. This is because the private sector directs its investments toward efficient productive sectors, which increase the value of the gross domestic product (GDP), thereby enhancing real growth rates.

اثر الاستثمار الخاص في النمو الاقتصادي: العراق حالة دراسية للمدة (2004-2022)

ميامي صلال صاحب¹، باسم احمد خلوهن²
^{1, 2} كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، ذي قار، العراق
maiami.alshukri@qu.edu.iq , ba0594779@gmail.com

المستخلص:

يعد الاستثمار الخاص الركيزة الأساسية في بناء اقتصاديات الدول المتقدمة والدول النامية من خلال دعم الأنشطة الإنتاجية وزيادة النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، إذ يهدف البحث إلى معرفة الأثر الإيجابي الذي يتركه القطاع الخاص على تحسين بناء الاقتصاد العراقي وزيادة الناتج المحلي الإجمالي الذي ينعكس على انخفاض البطالة والفقر لاسيما في سنوات الأزمات المالية والاقتصادية، على الرغم من المشاكل التي يعاني منها القطاع الخاص وانخفاض استثماراته إلا ان يعد المحرك الاساس في دعم النمو الاقتصادي، ونظراً لأهمية الموضوع جاء البحث لمعرفة أثر الاستثمار الخاص في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2022) من خلال استخدام اساليب ومناهج قياسية متطورة من اختبارات جذر الوحدة والتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) ودالة الاستجابة الفورية، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين الاستثمار الخاص والنمو الاقتصادي في الأجل القصير وعلاقة عكسية في الأجل الطويل.

*المؤلف المراسل:

باسم احمد خلوهن
ba0594779@gmail.com

هذا العمل مرخص بموجب المشاع الابداعي نسب المصنف 4.0 دولي (CC BY 4.0)

الكلمات المفتاحية: القطاع الخاص، الاستثمار الخاص، النمو الاقتصادي في العراق.

المقدمة

تسعى دول العالم إلى توفير البيئة المناسب للاستثمار وتحسين بيئته لجذب المستثمرين لهم لما يلعبه الاستثمار من دور حيوي في تعزيز الاقتصاد والتنمية، يُعاني الاقتصاد العراقي انخفاض الاستثمارات سواء الأجنبية أو المحلية بسبب المشاكل التي يعاني منها البلد بعد عام 2003 السياسية والأمنية، الأمر الذي يدفع الكثير من رجال الأعمال المحلية والأجنبية إلى التردد وعدم الاستثمار في داخل العراق، فضلاً عن وجود الكثير من التحديات والمخاطر التي تواجه المستثمرين كذلك عدم وجود أنظمة مالية متطورة، الأمر الذي يؤدي إلى التأثير سلباً على البيئة الاستثمارية وانخفاض الاستثمار الخاص وانخفاض النمو الاقتصادي، على الرغم من المخاطر إلا ان الحكومة اهتمت بالقطاع الخاص واستثماراته من خلال تشريع قوانين مهمة لحماية، من أجل يكون رافد فهم في دعم وزيادة النمو الاقتصادي والتنمية في حالياً وفي المستقبل.

اهمية البحث

تتجسد اهمية البحث أنها ستعرض موضوعاً مهماً من المواضيع الاقتصادية، الاستثمار الخاص على الاقتصاد العراقي، إذ يهدف البحث على معرفة الآثار التي يتركها الاستثمار الخاص في النمو الاقتصادي في العراق.

مشكلة البحث

ان الاعتماد على الإيرادات الريعية وهي الإيرادات النفطية وقلة الاستثمار الحكومي مشكلة تعاني منها اغلب الدول النامية لاسيما العراق، والتي تنعكس على انخفاض الاستثمارات الخاصة لذلك يسعى البحث عن الآثار الإيجابية والإيجابية التي يتركها الاستثمار الخاص على الاقتصاد العراقي والنمو الاقتصادي.

أهداف البحث

تهدف الدراسة إلى التعرف على:

1. دراسة وتحليل العلاقة بين الاستثمار الخاص والنمو الاقتصادي.
2. معرفة أثر الاستثمار الخاص في معدل النمو الاقتصادي.

فرضية البحث

تتطلب الفرضية الرئيسية ان الاستثمار الخاص له اثر ايجابي في معدل النمو الاقتصادي في العراق.

حدود البحث

1. حدود البحث المكانية: دراسة الاقتصاد العراقي.
2. الحدود الزمانية: تم تحديد مدة البحث خلال المدة الزمنية (2004-2022).

منهجية البحث

من أجل تحقيق أهداف البحث واختبار فرضياته، اعتمد البحث على المنهج الوصفي لمعرفة أثر الاستثمار الخاص في النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة (2004-2022)، والمنهج الاستقرائي الذي يقوم بالجمع بين التحليل الوصفي والتحليل الكمي لعرض وتحليل البيانات ومعرفة النتائج والآثار الناتجة عن التحليل.

هيكلة البحث

تلبية لمتطلبات البحث ولغرض اثبات صحة فرضيته ومن أجل تحقيق الأهداف قسم البحث إلى ثلاثة مباحث توزعت كالآتي: يتضمن المبحث الأول الإطار النظري للاستثمار الخاص والنمو الاقتصادي، أما المبحث الثاني فتناول دراسة وتحليل الاستثمار الخاص والنمو الاقتصادي في العراق، في حين تناول المبحث الثالث التحليل القياسي لأثر الاستثمار الخاص في النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2004-2022.

المبحث الأول: الإطار النظري للاستثمار الخاص والنمو الاقتصادي

أولاً: الاستثمار الخاص

يمثل الاستثمار في القطاع الخاص أحد المحاور المهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمعظم البلدان المتقدمة والنامية، لكون الاستثمار الخاص يتمتع بمزايا وامكانيات كبيرة تؤهله لأداء ريادي على كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

1. **مفهوم الاستثمار الخاص:** يعد الاستثمار الخاص القاعدة الرئيسة لتحقيق نشاط اقتصادي حقيقي قائم على انتاج الثروات وتوفير فرص العمل بشكل يسمح بخلق ونيرة نمو وتطور ديناميكية على المدى الطويل في النشاط الاقتصادي، إذ تؤكد المدارس الفكرية الاقتصادية على اختلاف توجهاتها على أن الاستثمار الخاص وفي ظل توافر جملة من الشروط التي تعكس بيئة نشاطه هو المحرك الرئيس لعملية النمو الاقتصادي والتنمية وذلك انطلاقاً من عملية الاستثمار الخاص وتراكم رأس المال، حيث أنه ونظراً لما يتحمله من تكاليف وكذلك للمنافسة السائدة في السوق فإن الكفاءة في الأداء والتنظيم المحكم للعمل والنشاط على الابتكار والتجديد بشكل ديناميكي هو السبيل الوحيد لتحقيق الأرباح ومن ثم المحافظة على مكانته في السوق بما ينعكس إيجاباً على عملية النمو والتنمية الاقتصادية.

2. **أهمية الاستثمار الخاص:** ترجع أهمية الاستثمار الخاص إلى دوره البارز في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بوصفه العنصر الأهم في تحقيق معدلات نمو مستمرة في الناتج المحلي الإجمالي فإن زيادة معدلات الاستثمار الخاص تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية، ومن ثم قدرة البلد على إنتاج المزيد من السلع والخدمات، مما يؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي للأفراد، وزيادة قدرة النشاط الاقتصادي على التطور بصورة مستمرة، ولهذا تسعى كافة الدول المتقدمة والنامية باختلاف أنظمتها ومستويات تطورها لإنجاز أكبر قدر ممكن من الاستثمارات في القطاع الخاص التي تعد أهم مصادر النمو الاقتصادي والتنمية. يعتمد النمو الاقتصادي والتنمية بشكل أساس على قدرة الدولة على الاستثمار والاستخدام الفعال والمنتج لمواردها، وفي هذا الصدد فإن دور القطاع الخاص مهم سواء من حيث مساهمته في كمية الدخل القومي الإجمالي وقدرته على تخصيص الموارد وتوظيفها بكفاءة، فالاستثمار الخاص بوصفه وكيلاً للقطاع الخاص، لم يُنظر إليه بوصفه محركاً لخلق فرص العمل والدخل فحسب، بل كان له أيضاً دور في التنمية الاقتصادية والنمو، باختصار لا يمكن أن يكون هناك نمو اقتصادي دون

استثمار خاص، في الواقع الاستثمار الخاص هو نتيجة وسبب للنمو الاقتصادي، ويتمثل أحد التحديات الحاسمة في ضمان الظروف الداخلية اللازمة لتعبئة ما يكفي من المدخرات المحلية للحفاظ على مستويات كافية من الاستثمار في القدرات الإنتاجية والبشرية، وتشمل هذه المسؤولية تهيئة الظروف التي تجعل من الممكن تأمين الموارد المالية اللازمة للاستثمار والتي تشمل سياسات الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي، والمالية العامة، وحالة النظام المالي، والعناصر الأساسية الأخرى للبيئة الاقتصادية للبلد. إن زيادة الاستثمار الخاص من شأنها أن تزيد من قدرة المجتمع على زيادة الناتج المحلي الإجمالي، إذ تقوم الاستثمارات الخاصة في محاولة توسيع نطاق الإنتاج والاستخدام الكامل للموارد الموجودة في الدولة، بحيث يمكن للاستثمار الخاص رفع الناتج الوطني والنمو الاقتصادي والتنمية، إذ هناك اجماع متزايد على أن الاستثمار الخاص أكثر كفاءة وإنتاجية من الاستثمار العام.

3. **الاستثمار الخاص والكفاءة الاقتصادية:** يتميز الاستثمار في القطاع الخاص بكفاءة عالية مقارنة مع الاستثمار في القطاع العام مما يؤدي إلى توفير في الموارد المالية الكافية وتحسين الأداء في مجال الخدمات العامة التي يوفرها يتفوق الاستثمار الخاص على الاستثمار العام فيما يخص جميع الادخار المحلي والأجنبي وتوجيهه إلى المشاريع الانتاجية الأكثر ربحية الأمر الذي يسهم إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي زيادة دخل الفرد، يتصف الاستثمار في القطاع الخاص بأشكال إدارية حديثة وكذلك باستعمال التكنولوجيا المتطورة مما يساعد على تجديد الأصول الثابتة وزيادة جودتها في الاقتصاد الوطني ورفع نوعية رأس المال البشري مما يؤدي إلى الزيادة في الإنتاجية، إذ يساعد الاستثمار الخاص على ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي والحد من معدلات الفقر، إذ يمكن القطاع الخاص الفعال والقوي أن يشكل عنصراً أساسياً في النمو الاقتصادي. ومرة أخرى ينصب تركيز التنمية الدولية على الأهداف الإنمائية والتي تمثل التزاماً مشتركاً بالعمل على القضاء على الفقر في العالم، ويشكل القطاع الخاص أهمية كبيرة في توفير فرص العمل للبلدان المتقدمة والنامية، ومن خلال الفرص التي يمكن للفقراء من خلالها أن يأخذوا مصيرهم بأيديهم، سيكون من الضروري تعزيز القطاع الخاص لتحقيق النمو والتنمية المستدامين، ومن خلال زيادة عدد الفقراء وتحسين فرص حصولهم على الخدمات الصحية والتعليمية، سيتم تحقيق الأهداف الإنمائية، فإن زيادة دخل الأسر الفقيرة يؤدي إلى حصول الفقراء على مستوى أفضل من التعليم والصحة، إذ سيكونون بعد ذلك في وضع أفضل لتوسيع أعمالهم أيضاً وبالتالي توفير فرص عمل لهم.

ثانياً: النمو الاقتصادي

1. **مفهوم النمو الاقتصادي:** يعرف النمو بأنه الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة من السلع والخدمات الاقتصادية لسكانها، إذ تكون الزيادة في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والعوامل المؤسسية والايديولوجية. يشمل النمو الاقتصادي تغيرات في إنتاج المواد خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً، عادة ما تكون سنة واحدة. ويعني النمو ارتفاع النسبة المئوية للإنتاج محسوباً بالأسعار الثابتة أي الارتفاع الحقيقي للدخل القومي، إذ يمكن للبلدان التي يعتمد اقتصادها على إنتاج النفط والغاز والفحم أن تحقق نمو اقتصادي عند طريق رفع إنتاج هذا المواد. ويمكن قياس النمو الاقتصادي من خلال مؤشرين أساسيين:

أ. **الناتج المحلي الإجمالي (GDP):** يعرف الناتج المحلي بأنه القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات تامة الصنع المنتجة في بلد ما خلال فترة زمنية معينة، إذ يقيس الناتج المحلي الإجمالي قيمة جميع السلع والخدمات النهائية التي انتاجها في اقتصاد معين خلال فترة معينة قد تكون سنة. ويمكن قياس الناتج المحلي الإجمالي من خلال المعادلة الآتية:

الناتج المحلي الإجمالي = الانتاج الكلي أو الإجمالي داخل البلد – مستلزمات الانتاج

ب. **متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:** هو مقياس بسيط الإجمالي الدخل الحقيقي الذي يحصل عليه الافراد وهو ببساطة تقسيم الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي على عدد السكان، ويمكن توضيح النسبة المئوية للتغير في الناتج المحلي الإجمالي مدى سرعة نمو الاقتصاد الوطني، كذلك الاهتمام أيضاً بما يحدث للإنتاجية، ومستوى المعيشة من تغيير مع مرور الوقت بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي، كلما زاد عدد السكان، انخفضت الإنتاجية وقلت كمية السلع والخدمات لكل شخص. ويمكن حساب هذا المؤشر من خلال الصيغة الآتية:

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي = $\frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي في سنة معينة}}{\text{عدد السكان في نفس السنة}} \times 100$

2. انواع النمو الاقتصادي (Types of economic growth)

هناك عدة أنواع للنمو الاقتصادي منها:

أ. **النمو التلقائي:** وهو النمو الذي يحدث بشكل تلقائي من القوى والموارد الذاتية التي يملكها الاقتصاد المحلي دون إتباع أسلوب التخطيط الاستراتيجي ويكون عادة من النوع بشكل بطيء وتدرجي ويتطلب هذا النوع مرونة عالية في الإطار الاقتصادي الاجتماعي والثقافي للمجتمع.

ب. **النمو الطارئ:** لا يملك هذا النوع من النمو الاقتصادي صفة الثبات والاستمرارية، وإنما يأتي بفعل عوامل طارئة قد تكون عوامل خارجية لا تدوم فترة طويلة وتزول العوامل التي أحدثتها ومن ثم ترجع الأمور الى وضعها الطبيعي.

ت. **النمو المخطط:** يحدث هذا النوع من النمو نتيجة لعملية التخطيط الشاملة للموارد الاقتصادية للأفراد، إلا أن قوته وفعاليتها مرتبطة بقدرة التخطيط وواقعية الخطط المرسومة بفاعلية والمتابعة وبمشاركة المجتمع في عملية التخطيط في المستقبل.

ثالثاً: العلاقة بين الاستثمار الخاص والنمو الاقتصادي: في الأدبيات الاقتصادية والدراسات أكدت ان الاستثمار الخاص يؤثر تأثيراً ايجابياً وسريعاً في معدلات النمو الاقتصادي لاسيما التحول العالمي إلى اقتصاد السوق وقيادة القطاع الخاص للنظام الاقتصادي لاسيما الدول المتقدمة. يعتبر القطاع الخاص القاعدة الأساسية لتحقيق أي نشاط اقتصادي حقيقي، إذ تؤكد المدراس الاقتصادية ان استثمارات القطاع الخاص هي المحرك الرئيس لعملية النمو الاقتصادي بسبب المنافسة السائدة في السوق والكفاءة في الاداء والتنظيم المحكم للنشاط الاقتصادي والابتكار، إذ تؤكد العديد من الدراسات ان تطور القطاع الخاص وزيادة استثماراته تسهم في خلق نمو اقتصادي مستدام وطويل الأجل، ان مساهمة الاستثمار الخاص في النمو الاقتصادي ينتج منها العديد من المزايا التي تسهم استكمال الهدف الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الخاص وهي زيادة التوظيف وانخفاض مستوى الفقر لاسيما الدول النامية والريعية.

المبحث الثاني: دراسة وتحليل الاستثمار الخاص والنمو الاقتصادي في العراق

واقع الاستثمار الخاص والنمو الاقتصادي في العراق: يتمتع العراق بوفرة موارده ومنها البشرية والمالية التي بالإمكان ان تؤهله في تطوير الاقتصاد المحلي والنهوض بمستوى التنمية الاقتصادية من خلال تفعيل الاستثمار، وان العراق يسعى جاهداً إلى تطوير وتعزيز الاستثمار المحلي الخاص وقد بادرت الحكومة بدعم وتشجيع هذا النوع من الاستثمارات بدءاً من اصدار قانون الاستثمار رقم (13) لعام 2006 بهدف الاستفادة من الإيرادات النفطية التي تحصل عليها الحكومة ودعم الاستثمار الخاص من أجل رفع مستوى النشاط الاقتصادي والنهوض بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد، وقد ركزت قوانين الاستثمار على الكثير من الحوافز التي يمكن من خلالها تعزيز وتفعيل الاستثمار الخاص والقيام بتقديم امتيازات للمستثمر في القطاع الخاص ومنها جانب الإعفاء الضريبي فضلاً عن الامتيازات الممنوحة للمستثمرين في القطاع الخاص، الا ان ذلك كله وعلى الرغم من القوانين المشجعة للاستثمار المحلي فإن التحديات في الوضع الاقتصادي والامني ابتداءً من العقوبات الاقتصادية على العراق اسفرت عن مساهمات متواضعة للاستثمار الخاص، لذي فإن الاستثمار الخاص في العراق لم يأخذ الفرصة الكافية في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية ولا يمكن أن يكون وجوداً حقيقياً وفاعلاً للاستثمار الخاص مالم تتحقق حزمة من الإصلاحات والتشريعات الحقيقية المستقرة وإلى إدارة حكومية ناجحة ومتعافية من البيروقراطية.

وبين الجدول (1) تطور كل من الاستثمار الخاص والناتج المحلي الإجمالي، ويتبين من الجدول أن هناك اتجاهاً عاماً للارتفاع في الاستثمار الخاص لكن تفاوت هذا الارتفاع بين سنة وأخرى وكانت نسبة الاستثمار الخاص من

للقطاع الخاص إلى (17745141) مليون دينار في نفس السنة، ثم عاود الاستثمار الخاص الانخفاض في عام 2015 والسبب وراء ذلك إلى الاجراءات التفتيش المالي التي قامت بها الحكومة بسبب الازمة الاقتصادية الناجمة عن انخفاض أسعار النفط العالمية فضلاً عن الأحداث الأمنية التي رافقت سقوط محافظات العراق في عام 2014، ليصل الاستثمار الخاص في عام 2015 إلى (38925333) مليون دينار وسجل معد نمو سالب بلغ حوالي (-5.98%). ارتفع الاستثمار الخاص في عام 2017 إلى (49109223) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (16.37%)، ثم عاود الانخفاض الاستثمار الخاص عام 2020 ليصل لـ (69367223) وسجل معدل نمو سالب بلغ (-5.48) %، وانخفض الاستثمار الخاص في عام 2021 إلى (65309265) مليون دينار وبلغ معدل النمو (-5.84) %، ارتفع الاستثمار الخاص إلى (68398154) مليون دينار في عام 2022 وارتفع الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى (35016532) مليون دينار، وبلغت نسبة الائتمان الخاص إلى الاستثمار الخاص حوالي (51.1%) وهي أعلى نسبة لها خلال سنوات الدراسة، ويرجع سبب ارتفاع الاستثمار الخاص خلال 2022 إلى زيادة الإيرادات النفطية لينعكس على الاستثمار الخاص.

الناتج المحلي الإجمالي في ارتفاع وكانت على نسبها لها في عام 2020 إذ بلغت (32.1%) وادنى نسبة كانت في عام 2008 حيث بلغت (0.016%)، ونلاحظ ارتفاع تدريجي للناتج المحلي في العراق في اغلب السنوات وكان أعلى ارتفاع له في عام 2022 إذ وصل إلى (383064152.3) مليون دينار، وبمعدل نمو بلغ (27.1)، بلغ الاستثمار الخاص عام 2004 (4009546) مليون دينار، وبلغ الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى (620267) مليون دينار عام 2004، ثم اخذ الاستثمار الخاص بالارتفاع قليلاً خلال المدة (2005-2008)، ليصل الاستثمار الخاص إلى (16936223) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (2.57%) في عام 2008، ويرجع السبب إلى تحرر الاقتصاد العراقي من العقوبات الاقتصادية بعد عام 2003 وانفتاحه على العالم الخارجي فضلاً عن الاستقرار النسبي على المستوى الاقتصادي والأمني، بعدها عاود الاستثمار الخاص الارتفاع التدريجي خلال السنوات 2009-2015، ويعود سبب هذا الارتفاع إلى الاهتمام الحكومي بالقطاع الخاص فضلاً عن الاستقرار الاقتصادي الناجم عن ارتفاع الإيرادات المالية في تلك الفترة الذي انعكس على انتعاش الاستثمار الخاص، ليصل إلى (41403226) مليون دينار في عام 2014 وبمعدل نمو بلغ (18.17%)، وارتفع الائتمان الممنوح

الجدول (1): تطور الاستثمار الخاص والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2022) مليون دينار

السنوات	الاستثمار الخاص	معدل النمو %	الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص	معدل النمو %	الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)	معدل نمو الناتج %	الاستثمار الخاص/GPD %	الائتمان الخاص/الاستثمار الخاص %
2004	4009546	-	620267	-	53235358.7	-	7.5	15.4
2005	7287169	81.74	950278	53.2	73533598.6	38.1	9.9	13.0
2006	11605334	59.25	1881014	97.9	95587954.8	29.9	12.1	16.2
2007	14005378	20.68	2387433	26.9	111455813.4	16.6	12.5	17.0
2008	16936223	20.9	3978301	66.6	157026061.6	40.8	0.016	23.4
2009	19403559	14.56	4646167	16.7	130643300.4	16.8-	14.8	23.9
2010	20111749	3.64	8527131	83.5	162064565.5	24.1	12.4	42.3
2011	23517553	16.9	11365371	33.2	192237070.3	34.1	12.2	48.3
2012	29301251	24.59	14650102	28.9	227221851.2	16.9	12.8	49.9
2013	35036225	19.57	16947533	15.61	273587529.2	7.6	12.8	48.3
2014	41403226	18.17	17745141	4.7	266332655.1	-2.4	15.5	42.82
2015	38925333	-5.98	18070058	1.8	194680971.8	25.5-	19.9	46.4
2016	42198765	8.4	18180970	0.6	196924141.7	-1.4	21.4	43.0
2017	49109223	16.37	18452293	1.4	221665709.5	12.7	22.1	37.5
2018	61592332	25.41	20216073	9.5	268918874.0	15.0	22.9	32.8
2019	73396112	19.16	21042213	4.0	276157867.6	3.1	26.5	28.6
2020	69367223	-5.48	25866652	22.9	215661516.5	-21.9	32.1	37.2
2021	65309265	-5.84	29578293	14.3	301152818.8	39.6	21.6	45.2
2022	68398154	4.72	35016532	18.3	383064152.3	27.1	17.8	51.1

المصدر:

- وزارة التخطيط الجهاز المركزي الإحصائي، مديرية الحسابات القومية النشرات السنوية (2004-2022)
- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، البيانات الاقتصادية والإحصائية، سنوات متفرقة.
- الأعمدة (2،4،6،7،8) من عمل الباحث.

إذ إن :
 Y_t : يمثل متجه المتغيرات التابعة (GDP,
 X_t : المتغيرات المستقلة (P_i),
 α_0 : يمثل متجه حد التقاطع (الحد الثابت), ϕ_i : تمثل
مصفوفة معاملات الاجل القصير
 ϕ : تمثل مصفوفة معاملات الاجل الطويل , U_t : يمثل
متجه المتغير العشوائي:
ووفقا لما جاءت به النظرية الاقتصادية والدراسات
المعتمدة حول العلاقة بين الاستثمار الخاص والنمو
الاقتصادي وحسب هذه العلاقة النظرية تكون علاقة ايجابية
مع النمو الاقتصادي.

ثانياً: تقدير النموذج القياسي وتحليل النتائج

1. اختبارات الاستقرار Stationary Tests

2. اختبار ديكي-فولر الموسع

الجدول (2) نتائج اختبار (ADF) لمتغيرات النموذج، إذ
نلاحظ ان المتغيرات المستقلة والتابعة لم تحقق استقرارها
عند المستوى أي انها تعاني من مشكلة جذر الوحدة إذ كانت
القيمة الاحتمالية للاختبار اكبر من القيمة المعيارية المقبولة
(0.05) بينما حققت الاستقرار واختفت المشكلة بعد اخذ
الفرق الأول له عند مستوى معنوية (1% و 5%) مما يعني
انها متكاملة من الدرجة (1) $I(1)$ في حالة عدم وجود قاطع
واتجاه زمني وفي وجود قاطع واتجاه زمني . واستنادا الى
نتائج الاختبار أعلاه نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية
البديلة التي تنص على عدم وجود مشكلة جذر الوحدة وان
السلاسل الزمنية ساكنة عند الفرق الأول.

جدول (2) : اختبار ديكي فولر لاستقرار السلاسل الزمنية المدروسة

Variables	ADF				Test
	At level		1 st Difference		
	ADF-Test	Prob	ADF-Test	prob	
PI	3.191-	0.0944	2.153-	0.0310	None I~(1)
EG	-2.717	0.2332	3.718-	0.0003	None I~(1)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج eveiws13.

متكاملة من الدرجة (1) $I(1)$. مما يشير الى خلو المتغيرات
من مشكلة جذر الوحدة ويصبح بالإمكان قبول الفرضية
البديلة التي تنص على خلو المتغيرات من جذر الوحدة.

ثانياً: اختبار فيليبس -بيرون PP

ومن خلال نتائج اختبار PP في الجدول (3) نلاحظ
تطابق النتائج مع نتائج اختبار ADF بان جميع المتغيرات

جدول (3): اختبار فيليبس-بيرون لاستقرار السلاسل الزمنية المدروسة

Variables	PP				Test
	At level		1 st Difference		
	ADF-Test	Prob	ADF-Test	Prob	
PI	2.264-	0.4474	8.544-	0.0000	I~(1) None
EG	-1.975	0.6050	3.761-	0.0003	I~(1) None

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج eveiws13.

الاقتصادي في هذا النموذج. وسيتم استخدام اختبار
جوهانسون-جيسلوس (Johansen-juselius) للكشف عن
عدد اتجاهات التكامل المشترك من خلال اختبار الأثر trace
test وقيمة الامكان الاعظم Maxium Eiganvalues
test والذي سمح بإجراء الاختبار عندما تكون جميع
المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة وكما في الجدول (4).

البحث الثالث: قياس اثر الاستثمار الخاص في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2022)

أولاً: توصيف النموذج القياسي والعلاقات الرياضية

مرحلة توصيف النموذج القياسي من اهم مراحل بناء
النماذج القياسية اذ تعمل على تمثيل العلاقات بين المتغيرات
المدرسة بصيغ ومعادلات رياضية. وتحدد متغيرات
النموذج وطبيعة العلاقة بينها وفقاً للمنطق النظري
الاقتصادي.

أولاً: المتغيرات المستقلة

• الاستثمار الخاص ويرمز له بالرمز (IR)

ثانياً: المتغيرات التابعة

• الناتج المحلي الاجمالي ويرمز له (GDP)

ثالثاً: المتغيرات العشوائية

• ويرمز لها بالرمز μ_i

رابعاً : صياغة النموذج

لغرض تحديد شكل العلاقة بين المتغيرات يتوجب
صياغتها على شكل معادلات رياضية. ويمكن توصيف ذلك
من خلال استخدام نموذج الانحدار الذاتي وهو من اكثر
النماذج المرنة في تحليل السلاسل الزمنية متعددة المتغيرات
لأنه يمكن عن طريق هذا النموذج توصيف السلوك
الديناميكي للمتغيرات. و الشكل العام لنموذج يتكون من
المعادلة الآتية :

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \theta_i \sum_{i=1}^{d-1} \Delta Y_{t-i} + \phi Y_{t-1} + \beta X + (U_t)$$

ثالثاً: تقدير النموذج الأول (نموذج النمو الاقتصادي)

أولاً: اختبار التكامل المشترك Co-Integration Test

بعد التأكد من ان السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة
خالية من جذر الوحدة وكانت بنفس الدرجة (1) $I(1)$ يصبح
بالإمكان اجراء اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات
وذلك للكشف عن وجود علاقة تكامل مشترك بين مؤشر
المزاحمة والاستثمار الحكومي والخاص ومتغير النمو

جدول (4) اختبار جوهانسون-جيسلوس للتكامل المشترك (اختبار الأثر Trace)

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.754959	132.1354	47.85613	0.0000
At most 1	0.270990	29.47347	29.79707	0.0545
At most 2	0.082476	6.400535	15.49471	0.6482
At most 3	0.001601	0.116935	3.841465	0.7324

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
 * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
 **Mackinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج eveiws13

اما اختبار الإمكان الأعظم فيتضح من الجدول (5) الذي كشف عن وجود متجهين للتكامل المشترك حيث كانت القيمة المحسوبة للاختبار اكبر من القيمة الحرجة له وبقيمة احتمالية معنوية عند مستوى معنوية (0.05) مما يعني رفض فرضية العدم ($r \leq 0$) وقبول الفرضية البديلة ($r > 1$) القائلة بوجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات النموذج.

يتضح من الجدول (4) ان هناك متجهاً واحداً للتكامل المشترك حسب اختبار الأثر إذ كانت القيمة المحسوبة للاختبار (132.1354) اكبر من القيمة الحرجة (47.85613) عند مستوى معنوية (0.05) وباحتمالية صفرية (0.0000) مما يعني رفض فرضية العدم ($r \leq 0$) وقبول الفرضية البديلة ($r = 1$) القائلة بوجود متجه للتكامل المشترك وهذا يشير الى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل.

جدول (5) اختبار جوهانسون-جيسلوس للتكامل المشترك (اختبار الإمكان الأعظم Maximum Eigenvalue)

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.754959	102.6620	27.58434	0.0000
At most 1 *	0.270990	23.07293	21.13162	0.0263
At most 2	0.082476	6.283601	14.26460	0.5771
At most 3	0.001601	0.116935	3.841465	0.7324

Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
 * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
 **Mackinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج eveiws13

حد تصحيح الخطأ سرعة تكيف الاختلال في الاجل القصير الى التوازن الطويل الاجل ، فاذا كانت معلمة حد تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية دل ذلك على وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرين.

وقبل البدء بتقدير النموذج يجب التعرف على فترات الابطاء المثلى للنموذج التي تعطي افضل النتائج الواقعية للعلاقة بين متغيرات النموذج ويتضح من الجدول (6) ان فترات الابطاء المثلى وحسب معايير التفاضل المعروفة كانت ثلاث فترات ابطاء لمعيار (AIC, HQ, FPE).

واستنادا على نتائج اختبار التكامل المشترك، سيتم تقدير العلاقة قصيرة وطويلة الاجل وفق نموذج ECM
ثانيا: نموذج تصحيح الخطأ Error Correction
ECM (Model)

ان تقدير العلاقة بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة يمكن ان يتم من خلال استخدام نموذج تصحيح الخطأ الديناميكي والذي يمثل التعبير عن المتغيرات المستعملة بصيغة الفرق الاول مع إضافة حد تصحيح الخطأ متباطئ لمدة زمنية واحدة (Act -1) بوصفه متغيراً تفسيرياً، ويقاس

جدول (6) فترات الابطاء المثلى للنموذج

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: CO GI PI GDP						
Exogenous variables: C						
Date: 12/20/24 Time: 20:59						
Sample: 2004Q1 2022Q4						
Included observations: 72						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-3938.226	NA	4.25e+42	109.5063	109.6328	109.5566
1	-3595.867	637.1690	4.91e+38	100.4407	101.0732	100.6925
2	-3515.144	141.2659	8.17e+37	98.64288	99.78121*	99.09605
3	-3488.327	43.94938*	6.12e+37*	98.34242*	99.98667	98.99700*
4	-3472.357	24.39921	6.25e+37	98.34324	100.4934	99.19923

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج eveiws13

يوضح الجدول (7) نتائج تقدير أثر الاستثمار الخاص على النمو الاقتصادي في الاجل القصير.

الجدول (7) نموذج تصحيح الخطأ للنمو الاقتصادي

D(PI)	D(GDP)	Error Correction:
-0.000586	-0.230078	CointEq1
(0.00049)	(0.00351)	
[-1.18800]	[-0.65787]	
0.028731	0.452459	D(GDP(-1))
(0.02129)	(0.15157)	
[1.34937]	[2.98508]	
0.006646	0.186954	D(GDP(-2))
(0.02362)	(0.16816)	
[0.28132]	[1.11174]	
-0.016560	0.041117	D(GDP(-3))
(0.02068)	(0.14721)	

[-0.80083]	[0.27932]	
-68164.18	338198.1	D(CO(-1))
(253712.)	(1806089)	
[-0.26867]	[0.18725]	
-53816.96	-229754.1	D(CO(-2))
(279066.)	(1986573)	
[-0.19285]	[-0.11565]	
-27997.70	-722555.0	D(CO(-3))
(261035.)	(1858218)	
[-0.10726]	[-0.38884]	
1.007134	-0.642074	D(GI(-1))
(0.48072)	(3.42211)	
[2.09504]	[-0.18763]	
0.622032	-2.483698	D(GI(-2))
(0.48811)	(3.47471)	
[1.27436]	[-0.71479]	
0.771032	-4.411289	D(GI(-3))
(0.38543)	(2.74377)	
[2.00043]	[-1.60775]	
-0.511191	1.833587	D(PI(-1))
(0.46859)	(3.33571)	
[-1.09092]	[0.54968]	
-0.620497	1.587305	D(PI(-2))
(0.33289)	(2.36974)	
[-1.86396]	[0.66982]	
-0.745843	1.269271	D(PI(-3))
(0.19829)	(1.41153)	
[-3.76146]	[0.89922]	
347650.9	4203603.	C
(236722.)	(1685146)	
[1.46860]	[2.49450]	
0.736451	0.762406	R-squared
0.677379	0.741910	Adj. R-squared
1.35E+14	6.85E+15	Sum sq. resids
1527124.	10871078	S.E. equation
12.46714	3.837543	F-statistic
-1119.580	-1260.896	Log likelihood
31.48834	35.41378	Akaike AIC
31.93102	35.85646	Schwarz SC

894286.2	4894791.	Mean dependent
2688613.	13400782	S.D. dependent

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج eveiws13

القطاعات الإنتاجية الكفاءة التي تزيد من قيمة الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي تعزيز معدلات النمو الحقيقية.

التوصيات

1. ضرورة الدعم الحكومي للقطاع الخاص في العراق من خلال زيادة الائتمان النقدي المقدم للقطاع الخاص الذي ينعكس على زيادة استثمارات القطاع الخاص.
2. على الاستثمار الحكومي ان لا يزاحم الاستثمار الخاص من خلال زيادة الائتمان الحكومي للمصارف الحكومية على حساب الائتمان المقدم للقطاع الخاص.
3. يجب على الحكومة وضع بيئة تشريعية مناسبة ومحفزة لتشجيع القطاع الخاص من أجل زيادة الاستثمار الخاص.
4. العمل على ضرورة المشاركة بين الاستثمار الحكومي والاستثمار الخاص الذي ينعكس على كفاءة الاستثمار وزيادة النمو الاقتصادي في العراق.
5. على الحكومة زيادة الامتيازات في القطاع الخاص من خلال القوانين التشريعية مقارنة بالقطاع الحكومي من ناحية الأجور والضمان والتقاعد من أجل زيادة التوظيف الحكومي في القطاع الخاص، الذي يؤدي إلى انخفاض معدلات البطالة وعدم الاعتماد على القطاع الحكومي بالتوظيف.

توافر البيانات:

تم تضمين البيانات المستخدمة لدعم نتائج هذه الدراسة في المقالة.

تضارب المصالح:

يعلن المؤلفون أنه ليس لديهم تضارب في المصالح.

موارد التمويل:

لم يتم تلقي اي دعم مالي.

شكر وتقدير:

لا أحد أو ذكر اي شخص اخر

References:

1. Hasan, S. Q., & Dhoun, M. A. (2018). Al-'alaqa bayn al-istithmar al-hukumi wa al-khas wa atharuha 'ala al-numuw al-iqtisadi fi 'ayna min al-duwal al-Asyawiyya – Dirasah qiyasiyyah lil-fatrah 1980–2009. Tanmiyat Al-Rafidain, 37(119).
2. Moulay El-Khadri, A. R., & Bounoua, C. (2010). Matalib tanmiyat al-qita' al-khas fi al-duwal al-namiya: Dirasat halat al-Jaza'ir. Kuliyat al-'Ulum al-Iqtisadiyya

نلاحظ من الجدول نلاحظ من الجدول ان معادلة النمو الاقتصادي متوافقة مع شروط القبول الإحصائية إذ نجد ان معامل تصحيح الخطأ سالبا ومعنويا أي انه حقق الشرط الضروري والشرط الكافي لاعتماد نتائج النموذج. حيث بلغت قيمة معامل تصحيح الخطأ حوالي (-0.230078) مما يعكس وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين النمو الاقتصادي من جهة وبين كل من المزامنة الاستثمارية والاستثمار الحكومي والاستثمار الخاص من جهة اخرى. أي ان حوالي 23% من إخفاقات النمو الاقتصادي في الاجل القصير يمكن تصحيحها برفع معدلات النمو وإعادتها في الاجل الطويل وان المدة الزمنية اللازمة لهذه التكاليف تستغرق أكثر من السنة أي (4.346) فصل لتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق المعدلات المرغوبة للنمو الفعلي في الناتج المحلي الإجمالي. مما يؤكد قبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة توازنية في الاجل القصير. واثبت النموذج قوته التفسيرية للنتائج من خلال قيمة (Adj. R-squared) والبالغة (0.741) أي ان المتغيرات المفسرة تفسر (74%) من التغيرات التي تحدث في النمو الاقتصادي كما ان النموذج اثبت معنويته من خلال قيمة اختبار F عند مستوى معنوية (5%).

اما المعلمات في الاجل الطويل تشير المعادلة إلى اثر الاستثمار الخاص على النمو الاقتصادي فقد كان ذا اثر إيجابي وذلك من خلال قيمة معامل الاستثمار الخاص والتي تشير الى ان زيادة الاستثمار الخاص بنسبة 1% يؤدي الى زيادة معدل النمو الى (1256.8%) وهذا يعود الى ان القطاع الخاص يوجه استثمارات الى القطاعات الإنتاجية الكفاءة التي تزيد من قيمة الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي تعزيز معدلات النمو الحقيقية.

الاستنتاجات:

1. يعاني القطاع الخاص الكثير من المشاكل في العراق فإنه لم يأخذ الفرصة الكافية في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، وذلك بسبب الكثير من المشاكل الاقتصادية والسياسية والامنية التي تنعكس سلباً على الاستثمارات الخاصة.
2. يواجه القطاع الخاص في العراق الكثير من التحديات في مقدمتها فجوة الأجور بينه وبين القطاع الحكومي والسياسات الحكومية غير الملائمة والفساد المالي الإداري.
3. أظهرت نتائج تقدير نموذج النمو الاقتصادي في الاجل القصير ان الاستثمار الخاص يسهم في احداث تكيفات النمو الاقتصادي بنسبة (23%) أي بالإمكان تصحيح 23% من تشوه النمو الاقتصادي في الاجل القصير الى تصحيحات الاجل الطويل وخلال سنة واحدة تقريبا.
4. في الاجل الطويل أظهرت النتائج ان كانت العلاقة ايجابية بين الاستثمار الخاص والنمو الاقتصادي وهذا يعود الى ان القطاع الخاص يوجه استثمارات الى

- THROUGH THE PRIVATE SECTOR, International journal of Innovative Research in Management , Nigeria ,ISSN 2319 – 6912, 2013.
14. Bahar Bayraktar, THE ROLE OF PRIVATE SECTOR INVESTMENTS IN THE ECONOMIC PERFORMANCE OF OIC MEMBER COUNTRIES, Journal of Economic Cooperation 24, 1 (2003) .
 15. Indra Suhendra , Cep Jandi Anwar Determinants of Private Investment and The Effects on Economic Growth in Indonesia, GSTF International Journal on Business Review (GBR) Vol.3 No.3, June 2014.
 - wal-Tasyir, Jami'at Abi Bakr Belkaid – Tlemcen.
 3. Todaro, M. (2000). Al-Tanmiyah al-Iqtisadiyah (Trans. & Ed. Muhammad Hassan Husni, Mahmoud Hamid Mahmoud). Riyadh: Dar Al-Mareekh.
 4. Al-Sharqawi, M. A. (2016). Al-numuw al-iqtisadi wa tahaddiyat al-waqi'. Amman: Dar Ghaida lil-Nashr wal-Tawzi'.
 5. Mandour, A. M., et al. (2003–2004). Al-nazariyyah al-iqtisadiyyah al-kulliyyah. Qism al-Iqtisad, Kuliyat al-Tijarah, Jami'at Al-Iskandariyah.
 6. Al-Quraishi, H. (2018). Usus wa mabadi' al-hisabat al-qawmiyyah. Kuliyat al-Idarah wal-Iqtisad, Jami'at Wasit.
 7. Abdulshara', A. Sh., & Mohammed, M. K. (2022). Dawr khitab al-dhaman fi tamwil al-istithmar al-khas fi al-'Iraq: Dirasah tahliliyyah lil-muddah (2004–2018). Majallat Markaz Dirasat Al-Kufa, 1(64).
 8. Rasheed, M. K., et al. (2023). Tatawwur murunat al-natij al-mahali al-ijmali bial-nisbah lil-istithmar al-khas fi al-'Iraq. Majallat Kuliyat al-Idarah wal-Iqtisad – Jami'at Karbala, Special Volume(3).
 9. Karim Boudekhdekh , Messaoud Boudekhdekh ,A theoretical vision about the development strategy of the private sector in economic activity ,Algeria , MPRA Paper No. 54816 ,posted 28. March 2014.
 10. Sheikh Touhidul Haque, Effect of Public and Private Investment on Economic Growth in Bangladesh: An econometric Analysis, Research Study Series No - FDRS 05/2013.
 11. Douglas Curtis and Ian Irvine, Principles of Macroeconomics, the editorial staff at Lyryx Learning, 2017.
 12. Mladen M. Ivic, Banja Luka, ECONOMIC GROWTH AND DEVELOPMENT, Journal of Process Management-New Technologies, International Vol. 3No.1, 2015.
 13. Emmanuel Chuka Ede&others: TACKLING UNEMPLOYMENT